

عرض للاقتصاد المصرى فى تطوره (*)

دكتور عبد الرازق حسن

مقدمة :

لم يكن هيرودوت متجاوزا الحقيقة حينما ذكر منذ أكثر من ألفى سنة ، أن مصر هبة النيل ، فلا تزال مصر منذ حضارتها العريقة القديمة تعتمد على النيل كمصدر للحركة والتطور وستظل كذلك الى مدى من السنين ليس من السهل تحديده .

متقوم الزراعة أساسا على ماء النيل ويستند القسم الأكبر من الصناعة على المنتجات الزراعية وحتى الصادرات نجدها فى غالبيتها أما زراعية أو ذات أصل زراعى .

وقد أثر هذا الوضع فى تركيب المجتمع وتكيف العلاقات المادية بين عناصره المختلفة ولا نبعد كثيرا إذا قلنا أن هذه الرقابة التى فرضها تدفق مياه النيل والتنظيم الذى اقتضاه لضمان الحياة والنمو قد لعبت دورا كبيرا حتى فى التركيب النفسى للشعب المصرى .

ليس معنى ذلك أن الاقتصاد المصرى يتسم بالجمود ، أو لم يصبه تغيير يذكر منذ القدم ، لأن هذا ضد طبيعة الأشياء ، ويتجاهل الحركة والنمو فى المجتمع والعوامل الخارجية والمجال المحيط بالبلاد وما يمر به ، وما لهذا الوضع من تأثير مباشر على مصر أو غير مباشر .

وإذا أردنا الدقة نجد أن المجتمع المصرى قد مر بتغيرات فى السنوات الأخيرة ذات طبيعة كمية أخذت تحدث أثرها وتبدو ملامحها فى أحداث تغيير فى التركيب النوعى للمجتمع ، وإن كان التغيير العام لم يأخذ شكله النهائى بعد .

وسنحاول فى الآتى أن نعطى صورة عن التطورات الاقتصادية التى أصابت المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة علنا نلمس طبيعة التغيير واتجاهاته لما يعنيه ذلك بالنسبة للمجتمع العربى .

(*) كان هذا المقال أساسا لبحث قدم فى مؤتمر الاقتصاديين العرب الثانى ببغداد ،

الدخل والسكان :

يقدر الدخل المحلى الاجمالى للجمهورية العربية المتحدة فى ٦٧/٦٦ بحوالى ٢٠٧٧ مليون جنيه (أسعار ٦٥/٦٤) وبلغ متوسط دخل الفرد فى السنة حوالى ٦٦٦٦ جنيها .

وقد اتجهت مؤشرات الدخل القومى الى الزيادة فى خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤) اذ بلغ النمو السنوى حوالى ٦٠٪ سنويا وهو يزيد كثيرا عن مثيله فى الدول النامية الأخرى الذى لم يتعد ٤٠٪ غير أن معدل النمو السنوى انخفض الى ٤٠٪ فى ٦٦/٦٥ وكان الانخفاض أكبر من ذلك فى ٦٧/٦٦ اذ لم يتعد معدل النمو ٧٪ وهى السنة التى حدث فيها العدوان الإمبريالى الاسرائيلى .

وقد أدى الانخفاض النسبى لمعدل نمو الدخل القومى فى الوقت الذى استمر فيه تزايد السكان بنسبة عالية الى امتصاص الجزء الأكبر من الزيادة فى الدخل العام وانخفاض متوسط دخل الفرد عن الحد الذى بلغه فى ٦٥/٦٤ وهو ٦٧ جنيها .

وقد كان تطور نمو الدخل فى السنوات الأخيرة موضع اهتمام كبير لما تكسفه بعض المشاكل التى تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ج.م.ع.م.و التى تتلخص فى عدم تناسق التركيب الهيكلى لعناصر الانتاج فى المجتمع ، ونمو السكان بمعدلات عالية نسبيا بالمقارنة بالدخل المتولد وعدم التطور الفنى لاسلوب الإدارة . فقد بلغ ما ولدته القطاعات السلعية ٥٤٣٪ من الدخل العام فى ٦٧/٦٦ مقابل ١٩٪ لقطاعات التوزيع، ٢٦٧٪ للقطاعات الخدمية . والتغيير الذى أصاب هذه القطاعات بالنسبة لبعضها لم يكن ذا بال بالمقارنة بسنة الأساس فى الخطة (٦٠/٥٩) كما يتضح من الجدول المرفق . وذلك بالرغم من الجهود المضنية التى بذلت لتغيير هذا الوضع بتركيز الاهتمام بالصناعة . وترجع المشكلة أساسا الى أن التغيير الهيكلى لتركيب الدخل فى بلد ما لا يتم فى فترات قصيرة ويحتاج الى وقت لظهور أثره بشكل فعال ، كما أن تطبيق الفلسفة الاشتراكية كان يعنى الاهتمام ببعض قطاعات الخدمات لتعويض الأفراد عما حرّموا منه فى الماضى وقد كان ذلك طبيعيا بعد رفض مبدأ التضحية بالجيل الحاضر لحساب المستقبل ، وانما تحميله بالقدر الذى لا يحرّمه من نتيجة عمله وما يشعره بتحسين مستوى معيشته .

ومن ناحية أخرى نجد أن عدد السكان قد ارتفع من ٢٥٦ مليون نسمة ٦٠/٥٩ الى حوالى ٣١٢ مليون نسمة ٦٧/٦٦ أى بزيادة تقدر سنويا بحوالى ٣٠٪ ومشكلة الزيادة السكانية كانت وما تزال الشغل الشاغل للحكومة اذ الملاحظ من تتبع الاحصاءات أن السكان قد تضاعفوا الى ثلاثة

أمثال ما كانوا عليه منذ ستين سنة فقط ، وأن نسبة زيادتهم فى الخمس عشرة سنة الأخيرة بلغ ٤٥٪ ولم تؤد برامج تنظيم الأسرة الا الى نتائج محدودة جدا لأن النقص الطفيف فى المواليد قد قابله نقص أكبر فى الوفيات لتحسن المستوى الصحى ، فبينما نجد أن معدل المواليد بلغ فى متوسط السنوات السبع ٦٧/٦١ حوالى ٤١٧ فى الألف نجد أن معدل الوفيات كان ١٥٦ فى الألف وذلك مقابل ٤٢ و ١٧٦ على التوالي فى متوسط السنوات العشر ١٩٦٠/٥١ . أى أن معدل الزيادة الطبيعية ارتفع من ٢٤٥ الى ٢٦٦ فى الألف .

وكان يمكن أن تكون الزيادة السكانية ذات اثر ايجابى فعال فى سرعة بناء المجتمع لو كانت نسبة التراكم الرأسمالى عالية. أو كانت هناك موارد يمكن استغلالها بقدر قليل من الجهد . أما والوضع خلاف ذلك فقد أدى نقص رأس المال المطلوب للاستثمار الى قلة نسبة العاملين الى مجموع السكان . وقد ساعد على ذلك فى السنوات الأخيرة زيادة الميل الى استعمال الوسائل الحديثة فى الانتاج . والتركيز على الصناعات الانتاجية التى لا تتناسب احتياجاتها للعمل مع حاجتها الى رأس المال . فنجد مثلا أن نسبة العاملين الى السكان بلغت فى ٦٧/٦٦ حوالى ٢٤٧٪ (كان الرقم ٢٦٦٪ فى ٦٠/٥٩) وهى حوالى نصف النسبة فى البلاد المتقدمة اقتصاديا . ومعنى ذلك أن على كل عامل أن يربى ثلاثة من المواطنين الى جواره لا يشتركون فى تكوين الدخل القومى .

وفضلا عن أن هذا الوضع يشكل عبئا على الفئة العاملة الا أنه لا يترك لها الا فائض صغير مما يؤثر سواء فى القدرة على الانتاج او الدافع اليه .

وبالرغم من الصغر النسبى لحجم العمالة فان انخفاض متوسط العمر نتيجة ارتفاع معدلات الوفيات وهى حاليا ضعف متوسطها فى البلاد المتقدمة اقتصاديا ، يعنى تبيد قدر ضخم من طاقة المجتمع وزيادة الاعباء العامة .

أما عن أسلوب الادارة فالملاحظ أنه لم يصبه تغيير يتناسب مع التغيير الذى أصاب قوى الانتاج أو علاقاته . ففى جهاز الدول مثلا لم يجر العمل على ربط الاجر بالانتاج أو بمعنى آخر الربط بين الاجر والقيمة الاجتماعية للعمل المؤدى وكان النظام التقليدى هو التدرج الوظيفى وفقا للمدة والمؤهل العلمى ، وتسعير الشهادات بغض النظر عن الدور المادى للحاصلين عليها . ومثل هذا النظام قد لا يعترض عليه فى ظروف عادية أو أوضاع جامدة ومتطلبات للعمل والتجديد محدودة اما وقد تطورت مهام الدولة فكان لا مفر من مواجهة هذه المشكلة باستحداث نظام الهيئات والمؤسسات العامة التى تسير وفقا لما ترسمه مجالس ادارتها من نظم ولوائح غير مقيدة بالنظم الحكومية . واعطاء الوزراء حق الترقيات للفئات العليا من الموظفين بحرية أكبر مما كان فى الماضى . غير أن ممارسة حرية العمل والادارة لم يكن بالأمر السهل على من لا يريد ضفوطا أو اثارة من العاملين .

والجدير بالذكر ان المشروعات الانتاجية كانت اكثر قدرة على التصرف وكانت تكيف أوضاعها الى حد كبير ونفا لمصالحها الخاصة التي تعنى في النهاية تحقيق أكبر قدر من الربح .

غير ان الأخذ بالفلسفة الاشتراكية فرض وجود تماثل في معاملة العاملين ولم يكن هناك من أسلوب عمل معد للأخذ به أو يمكن الاهتداء به الا الأسلوب السائد في قطاع الخدمات العامة أو الحكومة وأن اختلف بطبيعته عن أسلوب قطاعات الانتاج ، في المضمون والهدف وطريقة الاداء ، وأدت سرعة التحول الى استخدام كثيرين من كبار الموظفين الحكوميين لادارة المشروعات الاقتصادية ، فعكسوا عليها أسلوب العمل الحكومى الذى كان موضع شكوى كثيرة .

وهنا برزت ضرورة الاهتمام بالعمل الادارى عن طريق توسيع الدورات التدريبية لمعاهد الادارة العامة والادارة العليا لرفع مستوى الادارة في جهاز الدولة وشركات الانتاج وكذلك العمل على اعطاء فرصة أكبر لفئات العاملين على تفهم الأوضاع الجديدة ليكون اشتراكهم في الادارة متفقا مع الفلسفة الجديدة للمجتمع ، وظهر من هذا ، الاهتمام بمعاهد الثقافة العمالية ومعاهد الدراسات الاشتراكية ولا يمكن ان نقول عن مثل هذه الإجراءات الا انها كانت بمثابة تجارب لأن أسلوب الادارة هو تفاعل بين عناصر كثيرة عاملة في المجتمع ، ولا يسهل فيه النقل ، وان كان الحوار قد يبسر الكثير مما قد يغلق من أمره .

وقد كان من المقدر ان تحدث تداخلات بين أجهزة العمل المختلفة عند الأخذ بالفلسفة الاشتراكية ولهذا وضعت بعض التشريعات لتنظم العلاقة بين الإدارات في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات غير أن هذه التشريعات لم تحسم الأمر اما لصعوبة تصور بعض الأجهزة فقدان قدر من سلطاتها الاشرافية أو لعدم وضوح معنى تحديد الاختصاصات ناهيك عن تداخل العمل السياسى مع العمل الادارى وقد ادى ذلك كله الى بطيء حركة النمو مما دفع رئيس الجمهورية أكثر من مرة الى المطالبة بضرورة هز الجهاز الحكومى أو بمعنى آخر أجهزة الدولة الادارية لمواجهة متطلبات العصر الحاضر .

الهيكل الاقتصادي :

يتبين من نتائج متابعة الخطة العامة للتنمية ان القطاعات السلعية قد أسهمت بنسبة ٥٤٣٪ من الدخل المحلى مقابل ٤٥٧٪ للقطاعات الأخرى.

وتتضمن القطاعات السلعية الزراعة والصناعة والتعدين والتشييد والكهرباء . وقد قل نصيب هذه القطاعات في الدخل عما كان عليه الحال في سنة ٥٩/٦٠ وهو الاتجاه العام الذى ساد في السنوات السبع للخطة

(باستثناء طفيف فى سنة ٦٤/٦٣ اذ بلغ متوسط نصيب القطاعات السلعية ٥٥٢٪) .

والملاحظ أن أكثر العناصر تأثرا فى هذا القطاع هو الزراعة التى انخفض نصيبها فى الدخل فى المتوسط من ٣١٥٪ الى ٢٧٧٪ . بعكس الصناعة التى زاد نصيبها فى المتوسط من ١٩٩٪ الى ٢١٥٪ . وهذه الزيادة أقل من نصف نسبة الانخفاض فى الزراعة .

وفى الوقت الذى انخفض فيه نصيب القطاعات السلعية نجد أن القطاعات التى استفادت من ذلك هى قطاعات التوزيع وبالذات قطاع النقل والمواصلات الذى ارتفع نصيبه من ٧٢٪ الى ٨٧٪ . ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى زيادة الحركة فى قناة السويس .

ومهما تكن التغييرات التى أصابت قطاعات الدخل المختلفة فهى ضئيلة بشكل عام مما حدد من معدلات النمو كما سبق أن ذكرنا .

ولنحاول أن نحلل تركيب عناصر الدخل المختلفة ونتبين العلاقة العضوية التى تربط بينها ، فقد يفيدنا ذلك فى تبين امكانيات التغيير للاسراع بالتطور .

إذا رجعنا الى قطاعات الانتاج السلعية نجد أن الزراعة ما زالت هى العنصر المتغلب بالرغم من الجهود الكبيرة للتصنيع . وتقدر المساحة المنزرعة بحوالى ٦ مليون فدان وتكاد لم تتغير منذ ربع قرن مضى . اذ يبدو أن كل زيادة فى استقرار أرض جديدة كان يقابله استيعاب مماثل فى المشروعات العاية ومشروعات المبانى والتغير الأساسى الذى حدث فى الأرض هو من ناحية زيادة المساحة المحصولية أو التوسع الراسى (زراعة أكثر من محصول فى الأرض) . ومن ناحية أخرى التحول من زراعة بعض المحاصيل ذات القيمة الأقل الى المحاصيل ذات القيمة الأعلى . فنجد مثلا أنه بينما كانت المساحة المحصولية ٩٣ مليون فدان فى سنة ٥٢ نجدها تصل الى ١٠٨ مليون فى سنة ٦٧ بزيادة نسبتها ١٦٪ وان لم تتعد الزيادة فى السنة الأخيرة ٤٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٠ .

وزادت المساحة المنزرعة بالمحاصيل النقدية كالخضر والفاكهة والقطن والقصب والأرز والحبوب الزيتية (الفول السودانى والسوسم) على حساب القمح والشعير والحبلة .

وقد وصلت الزراعة الى حالة قريبة من التشبع ويظهر أثر قانون تناقص الغلة فيها بشكل واضح فكل زيادة فى الاستثمار لن تؤدى الى زيادة مماثلة نسبيا فى الدخل فنجد أن قيمة الدخل الزراعى بالاسعار الثابتة قد ارتفع من ٤٠٥ مليون جنيه سنة ٥٩/٦٠ الى حوالى ٤٨٢ مليون فى سنة ٦٥/٦٦ بزيادة نسبتها ١٩٪ وقد تذبذب التغير فى الدخل السنوى الزراعى بين

الانخفاض والارتفاع للظروف الكثيرة التي تتحكم في تكوينه هذا وفي نفس الوقت بلغ حجم الاستثمارات في الزراعة والرى والصرف (لا تشمل السد العالى) في السنوات السبع الاولى من الخطة ٢٨٥٤ مليون جنيه .

وقد يقدم اعتراض على النتيجة التي ذكرناها على أساس أنه لا بد من مرور وقت حتى يظهر الأثر الكامل للاستثمار الزراعى . وأنه من مجموع الأراضى التي استصلحت في سنوات الخطة والمرحلة السابقة عليها حتى نهاية يونيه ٦٧ والتي بلغت ٧٨٤٣٢٢ فداناً فان مساحة الأرض المنزرعة منها ٣١٤٥٠٠ فداناً (حوالى ٤٠٪) وان متوسط محصول تلك الأرض لم يتعد نصف محصول الأراضى العادية . غير أن المشكلة تتضح من أن تكلفة استصلاح الفدان تقدر بحوالى ٥٤٦ جنيهاً وهو في حدود سعر الأرض ذات الإنتاجية الأعلى من المتوسطة ليس هذا فحسب وإنما نجد أن العوامل المؤثرة في أسعار المحاصيل الزراعية لا ترتبط بمعدلات الاستثمار الا في حدود . فقد يزيد الإنتاج نتيجة زيادة الاستثمار ثم تنخفض الأسعار اما نتيجة لزيادة العرض أو لانخفاض في القوة الشرائية فيضيع اثر زيادة الاستثمار ، وقد تقضى الآفات على جزء كبير من اثر التوسع الزراعى ولعل ذلك فيه الرد على أولئك الذين لا يفتأون يرددون أن الزراعة أسرع وأكبر المشروعات رداً للعائد الزراعى .

ومشكلة الزراعة في مصر ترجع كما قلنا الى وصولها الى المرحلة التي يظهر فيها اثر تآتون تناقص الغلة منذ سنوات ولهذا كان التركيز على استصلاح الأراضى الجديدة باقامة السد العالى والعمل على احداث تطور جزرى في وسائل الرى والصرف . فاذا رجعنا الى انتاجية بعض المحاصيل يمكن أن نلمس هذه الظاهرة فتجد مثلاً أن انتاجية الفدان من القطن وصلت الى أقصى حد لها في سنة ٦٤ حينما بلغ متوسط محصول الفدان ٢٦٦ قنطاراً وتذبذب بعد ذلك ليصل الى ٤٠٤ قنطاراً سنة ٦٦/٦٧ ، ووصلت انتاجية فدان القمح الى أقصاها في سنة ٦٤ حينما بلغ متوسط انتاج الفدان ٧٧٢ أردب الا أنه تناقص بعد ذلك ولم يتعد ٦٩١ أردب في سنة ٦٦/٦٧ .

ولعل أفضل المحاصيل زيادة وهو الذرة التي كانت الزيادة في انتاجيتها مضطربة حتى سنة ٦٦ ولكنها انخفضت بعد ذلك . وتذبذبت انتاجية السكر بين ٧٨٨٧ قنطاراً للفدان في سنة ٥٢ الى ٨٦٨٨٥ في سنة ٦٦ غير أن الانتاجية لم تصل الى حدها الأعلى الذي بلغته سنة ١٩٦٠ وهو ٩١١٨٧ قنطاراً . كما تذبذبت انتاجية الفدان من الأرز بين ٢١٠ ضريبة ، ٢٢٤ ضريبة في السنوات ٥٩ حتى ٦٧ باستثناء سنة ٦٢ حينما بلغت انتاجية الفدان أقصاها وهي ٢٥٠ ضريبة .

ويمكن القول أن جمود الانتاجية أو نقصها لا يرجع الى تقصير من القائمين على الزراعة فهم يبذلون الجهود الكبيرة لتحسين أساليب الرى والصرف . وزيادة الاهتمام بمكافحة الآفات وزيادة ما يعطى للنبات من أسمدة وعلى

سبيل المثال ارتفعت كمية المبيدات الكيماوية المستخدمة من ١١٠.٦٢ طن سنة ٦٠/٥٩ الى ٣٠٠.٦٩٩ طن سنة ٦٧/٦٦ وزاد المستهلك من الأسمدة الأزوتية والنشادرية فى نفس الفترة من ٧٦٣.٠٠٠ طن الى ١٠٠٠ مليون طن كما زادت الأسمدة الفوسفاتية من ١٧٧.٠٠٠ طن الى ٢٩٠.٠٠٠ طن فى السنوات السابقة على التوالى . وإذا أضفنا الى ذلك أن متوسط أجر المشتغل بالزراعة قد زاد فى نفس المدة بنسبة ٧٠٪ مقابل زيادة فى قيمة الدخل الزراعى (بالأسعار العادية) بنسبة ٤٠٪ فقط أمكننا أن نذكر أنه فى الوقت الذى تزيد فيه تكاليف الانتاج بدرجة عالية فان الانتاج الزراعى كما وقيمة لا يزيد بنفس النسبة .

ليس معنى ذلك كله أن يقل الاهتمام بالزراعة اذ انها قطاع الانتاج الأساسى حتى الآن وانما يعنى أن القدرة على الحركة والتحكم فيها أصبحت محدودة ، الأمر الذى يفرض علينا وضع حد لتحويل الاراضى الزراعية الى اراضى للبناء ، والاتجاه نحو تعمير الصحراء وثانيا بذل مجهود أكبر للوصول الى أفضل تناسب للعناصر الداخلة فى الزراعة . هذا الى جانب ضرورة اجراء دراسة موحدة لامكانيات التنمية الزراعية لوضع حد لتفتت الجهود فى هذا السبيل والعمل على تنسيق انتاج وتسويق المحاصيل فى نطاقه .

أما عن الصناعة والتعدين فالملاحظ أن الزيادة التى تضيفها للدخل واضحة وأن كانت غير منتظمة وقد كان معدل الزيادة فى الانتاج الصناعى فى الخطة الخمسية الأولى ٦٣٪ غير أن هذا المعدل انخفض فى السنتين التاليتين الى ٥٧٪ .

والصناعات الأساسية فى مصر هى الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ وتمثل ٤٧٧٪ من الانتاج الصناعى والتعدين ويليهما صناعة الحلج والكبس والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية مكونة فيما بينها ٢٨٪ أما الصناعات المعدنية والكيماوية والتعدين فقد بلغت نسبتها فى الانتاج ٢٥٪ . وتبلغ نسبة الصناعات الخشبية والجلدية والطبع والنشر وغيرها ٥٠٪ .

وهذا التركيب يعكس أثره على الدخل فالصناعات التى ترد فائضا أكبر من غيرها هى صناعات السلع الانتاجية وهى التى يعتمد عليها عامة التطور الصناعى . غير أن دورها فى الاقتصاد المصرى ما زال محدودا أما لأنها فى دور الانشاء ولم تصل بعد الى طاقتها الانتاجية الكاملة أو لا تتمكن - فى الظروف الحاضرة - من الوصول الى هذا المستوى لتتبع السوق المحلى (فى حدود الاسعار والدخل الحاليين) ، وعدم القدرة على منافسة مثلتها فى الاسواق العالمية أو لان هذه الصناعات تعتمد على آلات ومواد مستوردة من الخارج وتتأثر بظروف ميزان المدفوعات .

والصناعات الغالبة كما نرى في تركيب هيكل الانتاج هي الصناعات التي تعتمد على مواد محلية وبالأخص المواد الزراعية مما يجعلها تحت رحمة الظروف التي تمر بها المواد الخام .

ومن دراسة للطاقة العاملة أجرتها وزارة التخطيط عن ٦٦/٦٥ قدرت ان نسبة المشروعات التي طاقتها العاطلة أكثر من ٣٠٪ بلغت ٣٨٥٪ من المنشآت الصناعية للقطاع العام والتي تتراوح نسبة التعطل فيها بين ٣٠٪ ، ٥٠٪ حوالى ٢٢٤٪ من المنشآت . وقد تبين من تلك الدراسة ان المشكلة الأساسية للطاقة العاطلة كانت نقص الخامات وقطع الغيار ونقص الآلات وتعطلها واغلبها يرجع لظروف خارجية وقد تسببت هذه العوامل في ٦٥٫٦٪ من أسباب التعطل في الوقت الذى تسبب النقل والتخزين والتصرف والتسويق في ١٤٫٨٪ ، ولم يتسبب نقص الخبرات أو تغيب العمال في أكثر من ٦٫٨٪ من النسبة .

والواضح انه بالرغم من المشاكل الكثيرة التي تواجهها الصناعة المصرية في مرحلة تطورها الا ان معدلات الانتاج الكمية قد ارتفعت بشكل واضح عما كانت عليه في ٦٠/٥٩ . وكانت النسبة الكبرى في الزيادة في الانتاج في الصناعات الجديدة وبالذات الكيماوية والبتروولية والهندسية (كانت الزيادة اعلى من ١٠٠٪) وان لم يزد انتاج صناعة الحديد والصلب بالدرجة المرجوة لانها ما زالت في مرحلة الانشاء .

وكانت اقل نسبة في الزيادة في الانتاج واضحة في الصناعات القديمة (لم تتعد نسبة الزيادة فيها ١٠٠٪) اما لوصولها لدرجة عالية من الكفاية او لاعطائها أهمية نسبية اقل في الاستثمار ، او لأنها من الصناعات التي لا يسهل عليها المنافسة في الخارج للاتجاه العام الى انشاء مثل لها في كثير من البلاد النامية وهى السوق الطبيعية التي يمكن ان يتم التعامل معها بدرجة أكبر من اليسر .

وكان دور القطاع العام واضحا في قطاع الصناعة اذ بلغت القيمة النسبية لانتاجه في ٦٦/٦٧ حوالى ٧٥٪ من قيمة الانتاج الكلى وهى محصلة القيم النسبية في الصناعات التحويلية التي تراوحت بين ٦٣٪ في الصناعات الهندسية حيث ما زال القطاع الخاص يلعب دورا له وزنه فيها وبين ٨٧٪ في الصناعة الكيماوية التي تحتاج الى امكانيات أكبر مما يقدر عليها في القطاع الخاص حاليا وذلك بالإضافة الى تحديد نشاطه بحكم القانون في هذا المجال .

وقد كانت الكهرباء من انشط القطاعات الانتاجية في مجموعة القطاعات السلعية اذ زادت الطاقة المولدة من ٢٢٤٥ مليون ك. و. س. الى ٥٩١٢ مليون ك. و. س. ومن المقرر أن يؤدي تشغيل الطاقة المتولدة من السد العالى الى مضاعفة الطاقة الكهربائية عدة مرات .

وإذا استثنينا ٦٦/٦٧ التى ارتبطت بظروف العدوان الأخيرة نجد أن نسبة المستغل من الطاقة الكهربائية ارتفع من حوالى ٧٩٪ فى ٦٠/٥٩ إلى حوالى ٨٩٪ فى ٦٦/٦٥ .

وما زال المصدر الأساسى للطاقة الكهربائية هو المحطات الحرارية التى تعطى ٦٨٤٪ مقابل ٣١٦٪ تعطىها المحطات المائية وذلك من الطاقة المستخدمة ٦٦/٦٧ .

والعجيل الأكبر للكهرباء فى مصر هو الصناعة التى استقلت بـ ٧٠.٥٪ من الطاقة المستخدمة فى ٦٦/٦٧ مقابل ١١٦٪ للمنازل ، ٨١٪ للنقل والمرافق ، ٦٢٪ للزراعة والرى والمواصلات ، ٣٦٪ للاستخدامات الأخرى .

وقد ارتفع نصيب الفرد فى الطاقة الكهربائية المستخدمة من حوالى ٦٩ ك.و.س. فى ٦٠/٥٩ إلى ١٨٣ ك.و.س. فى ٦٧/٦٦ ومن المقرر أن تلعب الزيادة الكبيرة فى الطاقة المولدة فى المستقبل دورا كبيرا فى دفع عجلة التقدم المادى وبالذات الصناعة بشكل أكبر .

أما عن قطاع التشييد فهو مرتبط إلى حد كبير بالقطاعات الأخرى وقد بلغت الزيادة فيه ٨٩٪ بين ٦٠/٥٩ ، ٦٧/٦٦ .

وإذا نظرنا إلى قطاع النقل والمواصلات نجد أن أنشط جزء فيه كانت قناة السويس والنقل بالطرق فبالإضافة إلى أنها كونا ٣٤٪ ، ٢٨٪ من الانتاج على التوالى فى ٦٧/٦٦ فإن معدلات النمو فيها عالية بشكل ملحوظ.

وقد كانت نسبة الزيادة الكبرى فى قناة السويس وترجع أساسا إلى زيادة الحمولة أكثر منها لزيادة عدد السفن العابرة إذ كانت نسبة الزيادة فى الحمولة بين سنتى ٦٠/٥٩ ، ٦٧/٦٦ حوالى ٥٠٪ بينما لم تزد نسبة عدد السفن عن ١٢٦٪ .

وأدى النمو الاقتصادى والاجتماعى العام إلى زيادة نشاط قطاع النقل بالطرق عنه بالنسبة للنقل بالسكك الحديدية وأن كانت الوسيلة الأخيرة احتفظت بميزتها النسبية فى نقل السلع . كما تضاعف النقل بالطائرات فى الوقت الذى جمد فيه انتقال الركاب بالسفن .

أما عن قطاع التجارة والسال فقد كان الاهتمام منصبا منذ بدىء الخطة على تنظيمه بتوسيع قاعدة المستفيدين منه . وقد أمم قطاع المال والتجارة الخارجية فى يوليو ٦١ وتبع ذلك تأمين تجارة الجملة ، وتحديد دور القطاعين العام والخاص سواء بالنسبة للتجارة الداخلية أو فى التصدير للخارج وقدرت نسبة رؤوس أموال مشروعات القطاع العام فى تجارة الجملة بحوالى ٨٩٪

من رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع المنظم في ٦٥/٦٦ أما مبيعاتها فكانت نسبتها ٩٦٪ . وقد ارتبطت إعادة تنظيم قطاع المال والتجارة بالعمل على خفض تكاليف هذا القطاع وزيادة عدد المستفيدين منه .

وإذا رجعنا الى قطاع الخدمات نجد أن الدخل المحلى فيه زاد بنسبة ٥٢ر٥٪ في ٦٦/٦٧ عن ٦٠/٥٩ أى بمعدل سنوى قدره ٧ر٥٪ وهو أعلى من معدل زيادة الدخل بشكل عام وهذا أمر طبيعى لأن الأخذ بالفلسفة الاشتراكية فضلا عن الاهتمام بالتنمية الاجتماعية كان يعنى بالدرجة الأولى الاهتمام بالخدمات العامة وبالذات الخدمات التعليمية والصحية والثقافية . هذا وتقدر نسبة الخدمات التى قدمها القطاع العام ٦٧/٦٦ بحوالى ٧٠ر٤٪ مقابل ٢٩ر٦٪ قدمها القطاع الخاص . لاعطاء فكرة عن الزيادة السكمية للخدمات التعليمية مثلا نذكر أن نسبة الزيادة في المقيدىن فى التعليم الابتدائى فى السنوات السبع للخطبة بلغت حوالى ٤٤٪ مقابل ١٨٤٪ للتعليم الاعدادى ، ١٦٦٪ للتعليم الثانوى ، ٨٣٪ للتعليم العالى .

ومهما كانت الرغبة فى التوسع فى قطاع الخدمات فانها محدودة بإمكانيات زيادة الدخل وبالذات فى القطاعات السلعية التى تمون القطاعات المختلفة بالمواد اللازمة لنشاطها وحركتها .

وقد اثر التغيير فى هيكل الانتاج فى حجم العمالة وعلاقتها النسبية بين القطاعات . فنجد أن القطاعات السلعية ، وأن استحوذت على النسبة الكبرى من عدد العمال الا أن الزراعة ما زالت هى العنصر الأساسى الذى يعتمد عليه فى تشغيل العمال اذ تمتص الزراعة وحدها ٥٠ر٦٪ من القوى العاملة فى ٦٧/٦٦ مقابل ٥٤٪ فى ٦٠/٥٩ . ومن الزيادة فى حجم العمالة بين سنتى المقارنة التى قدرت بحوالى ١٧ر٧ مليون عامل نجد أن نسبة من عملوا فى الزراعة منهم بلغت حوالى ٣٩٪ أما الصناعة فقد امتصت فقط ١٤ر٥٪ من قوة العمل الجديدة مما يعنى أن التفكير فى ميكنة الزراعة — وهو ما يدور كثيرا فى ذهن بعض الاقتصاديين — يمكن أن يثير مشاكل كثيرة ليس هناك داع حاليا لاثارتها ، ويمكن أن تؤجل حتى يصل التطور الصناعى الى المرحلة التى يكون من المصلحة معها اجراء مثل هذا التغيير .

والملاحظ أنه بالرغم من الجهود الضخمة والاستثمارات الكبيرة فى الصناعة الا أن نسبة العاملين فيها ما زالت صغيرة اذ لم تتعد ١١٪ فى ٦٧/٦٦ مقابل ١٠٪ فى ٦٠/٥٩ ويرجع ذلك كما قلنا الى طبيعة التصنيع والاتجاه نحو المشروعات ذات الأثر الكبير فى التطور المادى — وهى بطبيعتها تتطلب قدر أكبر من رأس المال — وعددا أقل نسبيا من العمال .

ومن الطبيعى فى ظروف التحول الاشتراكى أن نجد تزايد فى التشغيل فى الخدمات العامة فقد ارتفعت نسبة العاملين فيها من ١٧ر٨٪ الى ١٩ر٣٪ فى سنتى المقارنة وامتصت الخدمات حوالى ٢٥٪ من القوى العاملة

الاضافية خلال سبع سنوات وهى نسبة ليست صغيرة وزيادة العمالة فى هذا القطاع تحتاج الى كثير من الدقة لما يخشى أن تؤدى اليه من ميل الى التوسع الكثير أو البيروقراطى وزيادة النفقات العامة على حساب المشروعات الإنتاجية .

التنمية بين الاستهلاك والاستثمار :

كان من الواضح منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو أن تغيير الأوضاع المسادية للمجتمع لا يمكن أن تتم فقط عن طريق تغيير علاقات القوى فى داخل المجتمع فحسب وانما يتطلب الأمر بدرجة كبيرة العمل على زيادة سرعة التنمية الاقتصادية من ناحية وتنسيق الاستثمار بما يضمن الاستفادة من الموارد القائمة وتدعيم عناصر الانتاج ذات الأثر الكبير فى تطوير الأوضاع العامة من ناحية أخرى .

وقد قدر مجموع الاستثمارات المنفذة خلال سبع سنوات بمبلغ ٢٢٦٣ مليون جنيه اذا استبعد منها قيمة الأرض فان المبلغ يصل الى ٢٢٢٥ مليون جنيه . وقد خص القطاعات السلعية من الاستثمار حوالى ١٣٨٩ مليون جنيه بنسبة ٦١٫٤٪ من مجمل الاستثمارات المنفذة مقابل ١٨٫٦٪ اتجهت لقطاعات التوزيع ، ٢٠٪ للقطاعات الخدمية .

وكانت الحصة الكبرى للاستثمار من نصيب الصناعة والكهرباء - كما هو المنتظر - وخصها حوالى ٨٤٦ مليون جنيه فى سبع سنوات أى حوالى ٣٨٪ من حجم الاستثمارات الكلية أو ٦١٪ من مجموع الاستثمارات السلعية وذلك دون حساب ما أنفق على الاستثمار فى السد العالى الذى سيخدم قطاعى الزراعة والصناعة بدرجة كبيرة .

وتقدر نسبة الاستثمار بشكل عام بحوالى ١٦٫٦٪ من الناتج المحلى وهى نسبة وان كانت تبدو بسيطة الا أنه لم يكن من السهل مقابلتها فى ظروف انخفاض الدخل العام من ناحية والرغبة فى تعويض الناس بعض الحرمان الذى تحملوه فى العهود الماضية من ناحية أخرى .

والامر الذى يسترعى الانتباه هو التوزيع النسبى لعناصر الانفاق فى الاستثمار ومن دراسة وزارة التخطيط عن متابعة الخطة عن ٦٧/٦٦ تبين أن الاستثمار فى سنتى ٦٦/٦٥ ، ٦٧/٦٦ قد توزع كالاتى :

٤٦٫٦٪ مبانى وتشبيد ، ٣٩٫٦٪ معدات وآلات وتجهيزات ، ٧٪ وسائل نقل ، ٦٫٨٪ أصول ثابتة أخرى . أى أن كل زيادة فى أسعار الانشاءات تعنى زيادة فى أعباء الاستثمار وتعنى أيضا ضرورة توفير الامكانيات للمشروعات التى تقوم بالانشاءات ويرتبط ذلك كله بأهمية الرقابة على هذا القطاع .

وإذا كان الاستثمار يتأثر بالادخار الذى تتحكم فيه فى النهاية معدلات الاستهلاك لذلك كان الاهتمام باتجاهات الاستهلاك وتطورها فى السنوات الأخيرة ، والملاحظ أن الاستهلاك قد تراوح فى السنوات السبع بين ٨٥٦٪ ، ٨٩٦٪ من الناتج المحلى بمالم يترك الا نسبة تراوحت بين ١٠٤٪ ، ١٤٤٪ من الادخار لمواجهة متطلبات الاستثمار مما دعا الى تغطية العجز عن طريق الاقتراض من الخارج .

وقد قام جدل طويل حول زيادة الميل للاستهلاك وتزايدده بشكل واضح خلال السنوات ٦٢/٦١ - ٦٦/٦٥ بأعلى من معدلات زيادة الانتاج .

وترجع الزيادة فى الاستهلاك الفردى الى عدة عوامل منها زيادة متوسطات الاجور والتحكم فى الأسعار بما يمكن لارتفاع الاجور من أن تحدث أثرها وإذا رجعنا الى معدلات الاستهلاك نجد أنها كانت أكبر فى السلع التى ينتقل اليها الفرد طبيعيا كلما تحسن دخله مثل اللحوم والالبان والسكر والبيوتاجاز والملابس الحريرية والمنظفات الصناعية وما يسمى بالسلع المعمرة مثل الثلاجات والغسالات ومواقد البيوتاجاز وأجهزة الراديو والتلفزيون . الخ وان كان الطلب على السلع الأخيرة أخذ يقل فى السنتين الاخيرتين كنتيجة طبيعية لرفع الضريبة عليها .

وبالرغم من زيادة نسبة الاستهلاك الفردى عن الناتج المحلى الا أن الزيادة الأكبر كانت فى جانب الاستهلاك العام أو الاستهلاك الجماعى . ويرجع جزء من زيادة الاستهلاك الفردى الى التحول الاشتراكى والاهتمام برفع المستوى المادى والثقافى للأفراد من ناحية والى التوسع فى الانفاق على أجهزة الامن الخارجى والداخلى . وقد خص القطاعات الإنمائية كالزراعة ، الصناعة ، النقل ، التعليم ، الصحة ، والبحث العلمى ٣٦٪ من الانفاق العام فى ٦٧/٦٦ منها ٢٧٪ كانت من نصيب البنود الثلاثة الأخيرة وحدها . وذلك مقابل ٦٤٪ لقطاعات الخدمات الأخرى كالمدافع والعدالة والبلديات وغيرها من الخدمات . خص المدافع داخلى وخارجى والعدالة منها حوالى ٤٦٪ .

وقد اهتمت الحكومة بمعالجة التضخم فى الاستهلاك سواء بفرض بعض القيود على الاستهلاك الفردى أو باعادة النظر فى أجهزة الدولة وعلاقتها ببعضها للحد من أى ازدواج أو تناقض قديكون قائما . وذلك بالاضافة الى بحث ما قد يكون هناك من أسراف أو تبديد فى الموارد العامة . وقد ادت هذه الاجراءات - على قصر أجلها - الى خفض الزيادة فى الاستهلاك من ١١٢٪ فى ٦٦/٦٥ الى ٩٢٪ فقط فى ٦٧/٦٦ . وان كان الأمر ما زال يحتاج الى مزيد من الدراسة حتى يدرك الناس أن تغير الظروف العامة للمجتمع يقتضى تغيير فى نمط الاستهلاك وأنه وان كان الهدف العام هو رفع مستوى المعيشة ، بما يعنى زيادة حجم السلع المتاحة للاستهلاك الا أن الأمر يقتضى أيضا تنظيم الاستهلاك ، وحسن الاستفادة مما تحت يدنا من مواد ، وليس مجرد تكديسها دون فائدة ، أو تبديدها دون نتيجة .

وقد يكون من المفيد أن نعرض على اتجاهات استثمار القطاع الخاص ، وبالذات بعد التغير الاقتصادى والاجتماعى فى ١٩٦١ .

وبالرجوع الى اتجاهات استثمار هذا القطاع نجدها تركزت فى الخدمات وفى الإسكان بالذات . ففى السنوات الثلاث الأخيرة ٦٥/٦٤ - ٦٧/٦٦ ، نجد أن استثمارات القطاع الخاص لم تتعد ٧٣٪ من الاستثمارات الكلية فى هذه السنوات ، وبلغت الاستثمارات الخاصة فى قطاع الخدمات حوالى ٧٨.٥٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة ، وخص الإسكان ٧١٪ من هذه النسبة . وكان العنصر الآخر الذى نال اهتمام القطاع الخاص هو الزراعة ، وهو امر طبيعى ، إذ مازالت الأرض الزراعية هى المجال الأكبر فى الاقتصاد القومى للاستغلال الفردى .

ويلى ذلك فى الأهمية النقل والمواصلات . أما القطاعات التى لمسنا تركز القطاع العام فيها وهى الصناعة والتعدين والتجارة والمال ، فانه لم يكن فيها مجال كبير لاستثمارات القطاع الخاص .

والجدير بالملاحظة أن كل ما تسمح به موارد القطاع الخاص لم تتعد ٨٨٪ من اجمالى الادخار المحلى فى سنتى ٦٦/٦٥ ، ٦٧/٦٦ فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة المتاح للقطاع العام من الادخار ٩١.٢٪ موزعة كالاتى ٨٨٪ من التأمينات الاجتماعية ، ٣٧.٤٪ من قطاع الاعمال غير المالى (بعد خصم العجز الناشئ فى قطاع الحكومة) ، ٩.٣٪ من المصارف وأجهزة التأمين ، ٥.٧٪ من مصادر أخرى .

توزيع الأعباء العامة :

إذا استبعدنا ميزانيات الاستثمار نجد أن متوسط النفقات العامة (ميزانية الخدمات) فى سنتى ٦٦/٦٥ و ٦٧/٦٦ بلغت حوالى ٦٧٧ مليون جنيه ، أو حوالى ٣٢.٧٪ من متوسط الدخل المحلى فى هاتين السنتين . وهى نسبة ليست بسيطة بالنسبة لظروف الاقتصاد المصرى .

و يتم تمويل ٨.٢٪ من هذه النفقات عن طريق الإيرادات المحصلة من مختلف المصادر ، ويغضى الفرق عن طريق الاقتراض من مختلف المصادر المالية المحلية .

وقد أدى هذا الوضع الى المطالبة اما بخفض النفقات العامة ، أو زيادة الإيرادات ، وهو ما تعمل الحكومة عليه بكل جهدها . ولكن ليس من السهل تغطية عجز الميزانية عن هذا الطريق وحده . ويبدو أنه لا مفر - فى هذه الظروف - من تحمل المجتمع قدرا من التضخم الناشئ عن هذا العجز ، إذ ليس من السهل على الحكومة أن تطفى بعض بنود الصرف بعد أن ارتبطت بها كجزء من سياستها العامة ، وليس من السهل أيضا زيادة الضرائب

القائمة حتى لا تحدث أثرا عكسيا في مستوى الخدمات المؤداة . ولعل أهم ما يمكن عمله في هذا الاتجاه هو القضاء على ما قد يكون هناك من مظاهر اسراف أو تبديد للموارد العامة ، مع زيادة الرقابة على الأداء لضمان المستوى الذى يتناسب على الأقل مع الأجور المدفوعة .

وإذا رجعنا الى طريقة توزيع النفقات على مصادر الإيراد المختلفة ، نجد أن الضرائب السلعية من رسوم جمركية ، أو رسوم ودمغة وائتوات قد غطت ٤٣٣٪ من النفقات العامة في السنتين السابق الإشارة اليهما ، مقابل ١٩٪ تمت مقابلتها عن طريق الخدمات الإيرادية المختلفة . أما الضرائب على الدخل والثروة ، وهى الضرائب على الدخل والأرباح والأطيان والتركات ، فلم تغط أكثر من ١٥٦٪ من النفقات ، وغطى الرصيد وهو ٤٤٪ عن طريق الإيرادات المتنوعة وغير العادية .

والظاهرة التى قد تسترعى الانتباه هى الضخامة النسبية للضرائب السلعية بالنسبة للضرائب على الدخل والثروة ، غير أنها نتيجة طبيعية للسياسة الإشتراكية التى أدت الى القضاء على الملكيات الكبيرة ، وتأميم أغلب المشروعات الإنتاجية ، ووضعت حدودا عليا لما يدفع من أجور ومرتببات . وهكذا لم تعد الأرباح والدخول هى المصدر الأساسى الذى تنهل منه الميزانية العامة، بل أصبح هذا المصدر هو المشروعات المؤممة نفسها ، وما تنتجه من سلع ، وتقدر نسبة الضرائب على الدخل والثروة الآن بحوالى ٢١٣٪ من الأجور المدفوعة في مختلف القطاعات .

ومهما كان الاتجاه في المستقبل فلا نعتقد أن دور ضرائب الدخل والثروة سيقبل عما هو عليه الآن ، إلا اذا تقاربت الدخول أكثر من ذلك ، أو مالت الى التساوى ، وهو أمر يحتاج الى وقت في ظل الظروف والعلاقات المادية القائمة .

التجارة الخارجية :

بالرغم من الأهمية الكبرى للتجارة الخارجية للاقتصاد المصرى ، إلا انها لا تكون إلا نسبة بسيطة من قيمة الإنتاج السلقى ، وتراوحت هذه النسبة بين ٧٨٪ ، ١٠٢٪ من الصادرات في السنوات ٦١/٦٠ - ٦٧/٦٦ ، وبين ١٢٪ ، ١٧٣٪ من الواردات .

والملاحظ أن الزيادة في قيمة الواردات لا تقابلها زيادة مماثلة في الصادرات، ويرجع ذلك الى أنه في الوقت الذى تزيد فيه الواردات بدرجة كبيرة لمواجهة طلب مشروعات التنمية ، فإن أثر التنمية الاقتصادية ما زال أقل وضوحا في الصادرات التى ما زالت عناصرها الأساسية هى المواد الخام زراعية أو صناعية . فقد كانت السلع الزراعية تكون ٧٨٪ من مجموع الصادرات في ٦٠/٥٩ وحوالى ٦٦٪ في ٦٧/٦٦ . أما منتجات التعدين (وهى البترول

الخام والفوسفات والمنجنيز والملح وغيرها) فكانت نسبتها ٣٤٪ ، ٣٤٪ على التوالى . وأهم سلع التصدير الزراعية هى القطن والارز وقد كونا ارب ٥٥٪ (٤٤٨٪ للقطن ، ١٠٣٪ للارز) من الصادرات فى ٦٦/٦٧ مقابل ٧٤٪ (٧١٥٪ للقطن ، ٢٥٪ للارز) فى ٥٩/٦٠ . وسيستمر الاعتماد على هذين المحصولين لمدة طويلة لمقابلة جزء كبير من احتياجات البلاد من النقد الأجنبى . ويرجع عدم التغير فى صادرات المناجم الى الاهتمام بتصنيع الجزء الأكبر منها محليا .

وقد قابل انخفاض نسبة المصدر من المواد الخام الزراعية ، زيادة فى المصنع من هذه المنتجات كما سبق أن رأينا ، كما عكس أثره على زيادة المصدر من الغزل والمنسوجات والجلود التى ارتفعت نسبة صادراتها من ١٢٢٪ فى ٥٩/٦٠ الى ٢٢٤٪ فى ٦٦/٦٧ .

وبالرغم من التقدم الكبير فى الانتاج الصناعى ، الا أن نسبة صادرات المنتجات البترولية والهندسية والكيمياوية ما زالت فى نطاق محدود ، اذ بلغت نسبة الصادرات منها ٤٨٪ فى ٦٦/٦٧ مقابل ٢٨٪ فى ٥٩/٦٠ . وكما ذكرنا سابقا يحتاج الأمر الى بعض الوقت حتى يتدعم مركز المنتجات الصناعية لتتمكن من المنافسة فى الأسواق العالمية التى يلعب الدور الأكبر فيها الدول التى سبقت فى ميدان التصنيع وتمتاز بإمكانياتها الكبيرة وخبراتها الواسعة .

أما عن الواردات فقد تغير تركيبها لصالح السلع الاستهلاكية - وبالذات المواد الزراعية - كنتيجة لعدم زيادة الانتاج بالدرجة التى تغطى زيادة الاستهلاك المترتبة على زيادة السكان من ناحية ، وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى ، الأمر الذى يشير الى أهمية التوسع الزراعى ، وقد بلغت نسبة السلع الزراعية والمواد الحيوانية ٨٠٪ من السلع الاستهلاكية المستوردة فى ٦٦/٦٧ مقابل ٧٠٪ فى ٥٩/٦٠ . ومن الناحية الرقمية نجد أن قيمة الحبوب والدقيق والفاكهة والحبوب الزيتية والسكر واللحوم وغيرها زاد المستورد منها من ٤١٣ مليون جنيه الى ١٠١٤ مليون جنيه فى سنتى المقارنة أى بنسبة ١٤٥٪ . وكانت نسبة السلع الوسيطة المستوردة (التبغ والجوت والصوف والبترول وخامات المناجم والخشب والورق والجلود .. الخ) ٤٣٩٪ من الواردات فى ٦٦/٦٧ مقابل ٤٨٣٪ فى ٥٩/٦٠ بينما بلغت السلع الاستثمارية (الآلات - والمنتجات المعدنية ووسائل النقل .. الخ) ٣٢٩٪ مقابل ٣٥٦٪ على التوالى . ويرجع هذا الوضع أساسا الى إعادة النظر فى الواردات ، وعدم السماح باستيراد سلع قد يكون مصيرها التكدس .

ومهما يكن من شىء فلم يكن من السهل فى مراحل التخطيط الأولى زيادة الصادرات أو الحد كثيرا من الواردات لان قدرا طيبا من المواد الخام زراعية أو صناعية التى كان يمكن أن توجه للتصدير تحولت لمواجهة مطالب الصناعة

المحلية ، وفي نفس الوقت تطلب الاهتمام بالتنمية زيادة العمل الى الاستيراد من مختلف السلع . والنتيجة المباشرة لهذا الوضع هي زيادة العجز في الميزان التجارى الذى ارتفع من ٣٦ مليون جنيه في ٥٩/٦٠ الى ١.٣٣ مليون جنيه في متوسط السنوات ٦٠/٦١ - ٦٧/٦٦ .

وقد أدى العجز المستمر في ميزان المدفوعات الى اعادة النظر في كثير من بنود الاستيراد ، لا سيما وقد دخلت البلاد مرحلة استكمال الكثير من مشروعاتها ، وبدأت في سداد ما اقترض من الخارج . وقد أمكن خفض الواردات نتيجة الاجراءات الجديدة خلال ٦٧/٦٦ ببلغ ٧٣ مليون جنيه ، وان زاد التصدير في نفس الوقت بقدر بسيط .

وتؤثر العلاقات الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة مع العالم الخارجى وكذلك أوضاعها الاقتصادية العامة في التوزيع الجغرافى لتجارها الخارجية . فتمثل البلاد الاشتركية اكبر مجموعة يتم التعامل معها ، فيستورد من هذه البلاد حوالى ٣١٪ من الواردات ، ويصدر اليها حوالى ٥٢٪ من الصادرات والملاحظ أن هذا التعامل قد زاد بالتدريج في سنوات الخطة ، وهو أمر حتمه الاعتماد الكبير على هذه البلاد في التنمية الاقتصادية .

أما بالنسبة لمجموع الدول الغربية ، فما زالت تشكل العامل الرئيسى في الاستيراد وان كان الأمر خلاف ذلك بالنسبة للتصدير . ولو ان الاهمية النسبية للتعامل مع هذه المجموعة تتجه الى الانخفاض . فنجد مثلاً ان نسبة الواردات من مجموعة السوق الاوربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة وامريكا الشمالية بلغت ٤٣٨٪ في ٦٧/٦٦ مقابل ٥١٤٪ في ٥٩/٦٠ ، أما الصادرات فكانت نسبتها ١٩٪ ، ٢٥٦٪ في السنتين المذكورتين على التوالى .

والأمر الذى يسترعى الانتباه هو جمود حركة التعامل التجارى مع البلاد العربية ، وضآلة نسبة التعامل بدرجة كبيرة - فنجد مثلاً أن الواردات من البلاد العربية لم تتعد ٢٥٥ مليون جنيه في ٦٧/٦٦ بنسبة ٦٨٪ من الواردات ، أما الصادرات فكانت في حدود ٢٢٧ مليون جنيه ، بنسبة ٨٧٪ . وكان التغير الرقى في التجارة صغيراً بالمقارنة بسنة ٥٩/٦٠ ، أما النسبة فقد اتجهت الى الانخفاض . ويعزى هذا الوضع الى عدم فاعلية التعاون الاقتصادى العربى ، اذ ما زالت الدول العربية تلتزم تعاملها التجارى في الشكل التقليدى الذى وضعه الاستعمار ، وان كان يبدو أن هذا الوضع يخدم بعض المجموعات في الأجل القصير ، فهو ليس كذلك في الأجل الطويل ، ولعلنا ندرك الآن أثر هذا الوضع من موقفنا الدولى أزاء الدول الغربية . وقد آن الأوان لتدرك البلاد العربية أن تفككها سيضعف من قدرتها على الحركة والتحول وحرية العمل .

وما نجده في التعامل مع البلاد العربية نلمسه أيضاً في التعامل مع مجموعة

الدول الافريقية بالرغم من الدعوة العريضة للتعاون الافريقى ، ولم تتعد الصادرات لهذه البلاد فى متوسط السنوات الثلاث الاخيرة ٣ مليون جنيه ، اما الواردات منها فبلغت ٤٧٣ مليون جنيه .

ومن دراسة للميزان التجارى مع مختلف مجموعات بلاد العالم نجد ان مجموعة الدول الاشتراكية هى الوحيدة التى يحقق التعامل معها فائضا ، اما البلاد الاخرى فيظهر التعامل معها عجزا يبلغ أقصاه مع بلاد أمريكا الشمالية ، وتليها مجموع دول السوق الأوروبية المشتركة وسوق التجارة الحرة ، اذ ما زالت البلاد النامية هى العامل الاساسى الذى يعتمد عليه فى الاستيراد سواء المواد الغذائية كالقمح والذرة أو السلع الانتاجية كالسيارات وقطع الغيار والسماد ، ويتركز الصادر اليها فى القطن ومنتجاته ، نتيجة للميزة النسبية للقطن المصرى وكذلك البصل والارز ، ومن أهم السلع الصناعية المصدرة البنزين . ونعتقد أنه اذا كان هناك تعاون أكبر فى نطاق البلاد العربية ، ومجموعة البلاد الافريقية والآسيوية ، فمن الممكن أن يقل حجم التبادل كثيرا مع الغرب ، وفى ذلك مصلحة للجمهورية العربية المتحدة ومجموعات تلك البلاد بشكل عام .

ويؤثر تركيب التجارة الخارجية ، والبلاد التى يتم التعامل معها فى نسبة التبادل التجارى ، وقد اتجهت هذه النسبة الى غير صالح الجمهورية العربية المتحدة خلال سنوات الخطة باستثناء السنة الاولى لها . ويرجع ذلك الى قلة نسبة المصدر من سلع الانتاج ، وزيادة نسبة السلع المستوردة من بلاد العملات الحرة ، التى تتجه فيه عملاتها الى الارتفاع بالنسبة لنا . وهذه الظاهرة موضع شكوى البلاد النامية بشكل عام ، ولا يحلها تعديل هيكل تجارتها الخارجية ، لان ذلك يحتاج الى وقت طويل ، وانما يتطلب الامر تجمعها ، وزيادة التعاون الاقتصادى بينها من ناحية ، وتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع البلاد المتقدمة صناعيا من الناحية الاخرى .

جدول رقم (٣)
المساهلة في خطة التقييم

سنة الاساس

المعد بالالف

٦٧/٦٦	٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩	القطاع
٣٩٠٤	٣٨٧٧	٣٧٥١	٣٦٧٣	٣٦٣٢	٣٦٠٠	٣٦٠٠	٣٢٤٥	القطاع
٨٤٧	٨٤١	٨٢٥	٧٩٠	٧٢٦	٦٧١	٦٢٦	٦٠٢	الزراعة
١٩	١٩	١٨	١٨	١٧	١٥	١٣	١٢	المنساعة
٣٠٨	٣٢٨	٣٣٥	٣٣٤	٣١٦	٢٦٣	١٦٦	١٨٥	الكهرباء
٥٠٧٨	٥٠٦٥	٤٩٢٩	٤٨١٥	٤٦٩١	٤٥٥٧	٤٤٠٥	٤٠٤٤	التشييد
٣٢٥	٣٠٨	٢٨٤	٢٥٨	٢٤٩	٢٣٩	٢٥٣	٢١٩	مجموع القطاعات المسلمية
٧٦٨	٧٥٣	٧٣٠	٧١٩	٧٠٢	٦٨١	٦٦٣	٦٣٦	النقل والواصلات
١٠٩٢	١٠٦١	١٠١٤	٩٧٧	٩٥١	٩٢٠	٩١٦	٨٥٥	التجارة والمال
٢٣	٢٢	٢١	١٩	١٨	١٨	١٦	١٦	مجموع قطاعات التوزيع
٣١	٣١	٣٠	٣٠	٢٩	٢٧	٢٤	٢٥	الاستسكان
١٤٩٠	١٤٢٨	١٣٧٠	١٢٤٥	١١٧٩	١١٣٥	١١٥١	١٠٦٧	المرافق المساهمة
١٥٤٤	١٤٨١	١٤٢١	١٢٩٤	١٢٢٦	١١٨٠	١١٩١	١١٠٨	الخدمات الاخرى
٧٧١٤	٧٦٠٧	٧٣٦٤	٧٠٨٦	٦٨٦٨	٦٦٥٧	٦٥١٢	٦٠٠٦	مجموع قطاعات الخدمات
								مجموع كلى

المصدر : متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، ومعالجة وتقييم النمو الاقتصادي ٦٧/٦٦ (وزارة التخطيط)
الاختلاف في الجمع يرجع للتدريب .

جدول رقم (٤)

التغير النسبى فى العمالة

القطاع	سنة الاساس ٦٠ / ٥٩	% ٦٧ / ٦٦
الزراعة	٥٤ر٠	٥٠ر٦
الصناعة	١٠ر٠	١١ر٠
الكهرباء	٠ر٢	٠ر٢
التشييد	٣ر١	٤ر٠
مجموع القطاعات السلعية	٦٧ر٣	٦٥ر٨
النقل والمواصلات	٣ر٦	٤ر٢
التجارة والمال	١٠ر٦	١٠ر٠
مجموع قطاعات التوزيع	١٤ر٢	١٤ر٢
الاسكان	٠ر٣	٠ر٣
المرافق العمامة	٠ر٤	٠ر٤
الخدمات العمامة	١٧ر٨	١٩ر٣
مجموع قطاعات الخدمات	١٨ر٥	٢٠ر٠
المجموع الكلى	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٥)
توزيع استثمارات الخطة
بالاسعار الجارية (مليون جنيه)

مجموع الخطة	٦٦/٦٥ ٦٧/٦٦	٦١/٦٠ ٦٥/٦٤	سنة الاساس ٦٠/٥٩	القطاع
١٨٠ر٤	٦٢ر٠	١١٨ر٤	١٦ر٧	الزراعة
٢٠٥ر٠	٦٧ر٠	١٢٨ر٠	٨ر٦	الرى والصرف
١٢٤ر١	٣٥ر٥	٩٨ر٦	٤ر٢	السد العالى
٦٠٢ر٩	١٩٩ر٠	٤٠٣ر٩	٤٩ر٣	الصناعة
٢٤٣ر٠	١٣ر٠٤	١١٢ر٦	٦ر٢	الكهرباء
٢٣ر٩	١٠ر٧	١٣ر٢	—	التشييد
١٢٨٩ر٣	٥٠٤ر٦	٨٨٤ر٧	٨٥ر٠	مجموع القطاعات الانتاجية
٣٩٣ر٤	٩٩ر٢	٢٩٤ر٢	٣٥ر٨	النقل والمواصلات
٢٤ر٨	٥ر٣	١٩ر٥	—	التجارة والمال
٤١٨ر٢	١٠٤ر٥	٣١٣ر٧	٣٥ر٨	مجموع قطاعات التوزيع
٢٥٢ر٢	٨٩ر٨	١٦٢ر٤	٣١ر١	الاسكان
٧١ر٨	٢١ر٠	٥٠ر٨	٧ر٥	المرافق العامة
١٣١ر١	٢٩ر٧	١٠١ر٤	١٢ر٠	الخدمات الاخرى
٤٥٥ر١	١٤٠ر٥	٣١٤ر٦	٥٠ر٦	مجموع قطاعات الخدمات
٢٢٦٢ر٦	٧٤٩ر٦	١٥١٣ر٠	١٧١ر٤	المجموع الكلى
٣٨ر٤	١٣ر٤	٢٥ر٠	٥ر٠	قيمة الارض
٢٢٢٤ر٢	٧٣٦ر٢	١٤٨٨ر٠	١٦٦ر٤	الاستثمار الصاقى

المصدر : متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، ومتابعة وتقييم النمو
الاقتصادى ٦٧/٦٦ (وزارة التخطيط) .
قيمة الارض فى سنة الاساس وسنوات الخطة الخمسية الاولى
مبنى على تقديرات سنتى الخطة الاخيرتين .

جدول رقم (٦)
استثمارات القطاع الخاص
فى السنوات ٦٥/٦٤ - ١٩٦٧/٦٦

القطاع	القيمة مليون جنيه	النسبة الى الاستثمار الكلى %	المركز النسبى
الزراعة	٨٠	٩ر٤	١٠٠
الرى والصرف	١٥	١ر٤	١ر٨
الصناعة	١ر٩	٠ر٦	٢ر٣
مجموع القطاعات السلعية	١١ر٤	١٥	١٤ر١
النقل والمواصلات	٤ر٤	٣٠	٥ر٤
التجارة والمال	١ر٦	١٦ر٧	٢٠
الاسكان	٥٧ر٦	٤٧ر٩	٧١ر١
الخدمات	٦٠	١١ر٩	٧ر٤
مجموع الخدمات	٦٣ر٦	٣١ر٢	٧٨ر٥
المجموع الكلى	٨١٠	١٠٥	١٠٠

المصدر : متابعة وتقييم النمو الاقتصادى ٦٧/٦٦ (وزارة التخطيط) .

جدول رقم (٧)
النتائج المحلى والاستهلاك النهائى
بالأسعار الجارية

مليون جنيه

الاستثمار الى النتائج %	الاستهلاك الى النتائج %	الاستهلاك			النتائج المحلى	السنة
		المجموع	الجماعى	الفردى		
١٢ر٥	٨٧ر٢	١٢٠٠	٢٢٨	٩٧٢	١٣٧٦	الاساس ٦٠ / ٥٩
١٥ر٥	٨٥ر٦	١٢٤٩	٢٥٦	٩٩٣	١٤٥٩	٦١ / ٦٠
١٦ر٥	٨٩ر١	١٣٤٩	٢٤٧	١١٠٢	١٥١٣	٦٢ / ٦١
١٧ر٨	٨٩ر٦	١٤٨٩	٣١٨	١١٧١	١٦٨٥	٦٣ / ٦٢
١٩ر٧	٨٧ر٥	١٦٥١	٤٠٢	١٢٤٩	١٨٨٨	٦٤ / ٦٣
١٦ر٣	٨٦ر٧	١٩٠٠	٤٣٧	١٤٦٣	٢١٩٢	× ٦٥ / ٦٤
١٥ر٨	٨٦ر٥	٢٠٦٥	٤٨٢	١٥٨٣	٢٣٨٨	٦٦ / ٦٥
١٤ر٥	٨٧ر١	٢١٥٥	٤٨٨	١٦٦٧	٢٤٧٥	٦٧ / ٦٦

الزيادة السنوية
في الاستهلاك والانتاج %

المجموع	الاستهلاك		الانتاج	السنة
	الجماعى	الفردى		
٤ر٤	١٢ر٣	٢ر٢	٦ر٠	٦١ / ٦٠
٨ر٠	٣ر٤—	١١ر٠	٣ر٧	٦٢ / ٦١
١٠ر٣	٢٨ر٨	٦ر٣	١١ر٦	٦٣ / ٦٢
١٠ر٩	٢٦ر٣	٦ر٧	١٢ر٢	٦٤ / ٦٣
١٥ر١	٨ر٧	١٧ر١	١٦ر١	× ٦٥ / ٦٤
٨ر٧	١١ر٢	٨ر٢	٩ر٠	٦٦ / ٦٥
٤ر٣	٩ر٢	٥ر٣	٣ر٧	٦٧ / ٦٦

مصدر أرقام النتائج والاستهلاك . الخطة

× التغير الكبير في أرقام الانتاج والاستهلاك في ٦٥/٦٤ ترجع الى اختلاف حساب الارقام . ولو اتبع الاساس الذى اخذ به في متابعة الخطة الخمسية الاولى فمن المحتمل أن تكون الزيادة في أرقام الاستهلاك ٦ر١ للفردى و ٦ر١ للعام و ٧ر٣ للاستهلاك الكلى .

جدول رقم (٨)
الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي
٦٧/٦٦

النسبة %		الصناعة
١٨	١٢ ٠٦	استخراج البترول الخام المعادن والخامات
٤١٧	٣٥٠ ٦٧	صناعات غذائية ومشروبات تبغ
٢٨١	٨٦ ١٦٦ ٢٩	حلج وكبس القطن غزل ونسج ملابس جاهزة واحذية
٢٦	١٨ ٠٨	صناعات خشبية صناعات جلدية غير احذية
	١٢ ٦٠ ٠٥ ٠٥	الورق ومنتجاته الصناعات الكيماوية الكاوتشوك الفحم والبترول
	٦٦	منتجات البترول وخامات معدنية وغير معدنية
٢٣٣ ٢٥	٤٠ ٢٥	صناعات الآلات واصلاحها ووسائل النقل طبع ونشر ومتنوعة
١٠٠		المجموع

جدول رقم (٩)
الزيادة الكمية والنسبية في الإنتاج لاهم السلع

الزيادة %	٦٧/٦٦	٦٠/٥٩	
			نسبة الزيادة اقل من ٢٥ %
			أطارات كاوتشوك خارجية
٠.٨	٢٤٠	٢٣٨	(١٠٠٠ وحدة)
٦.٧	١٦٠	١٥٠	انابيب اطارات داخلية (١٠٠٠ وحدة)
٧.٧	١٤	١٣	غزل حرير صناعى (١٠٠٠ طن)
٨.٠	٣٦٣	٣٣٦	سكر مكرر (١٠٠٠ طن)
٩.٨	٥٦	٥١	طوب حرارى (١٠٠٠ طن)
١٤.٨	٣١	٢٧	منسوجات صوفية (١٠٠٠ طن)
١٦.٧	١٤	١٢	غزل جوت (١٠٠٠ طن)
١٦.٩	٧٠٠	٥٩٩	فوسفات (١٠٠٠ طن)
٢١.١	١٢٦	١٠٤	زيت بذرة القطن (١٠٠٠ طن)
٢٤.٠	٣١	٢٥	جـلوكوز (١٠٠٠ طن)
			نسبة الزيادة من ٢٥ % الى ٥٠ % :
٢٦.١	٨٧	٦٩	منسوجات قطنية (١٠٠٠ طن)
٢٧.٠	١٨٤	١٤٥	حديد تسليح (١٠٠٠ طن)
٢٨.٣	١١٨	٩٢	جبـن ابيض (١٠٠٠ طن)
٢٨.٦	٩	٧	غزل صوف (١٠٠٠ طن)
٣٥.٨	١٣	١٠	تسيج جوت (١٠٠٠ طن)
٣٥.٨	١٩	١٤	زجاج مسطح دمنوس (١٠٠٠ طن)
٣٨.٨	١١١	٨٠	صائون (١٠٠٠ طن)
٤٤.٤	٢٦	١٨	اسمنت (مليون طن)
٤٧.٢	٢٦٢	١٧٨	سوبر فوسفات (١٠٠٠ طن)
٤٧.٣	٥٧٦	٣٩١	ملح الطعام (١٠٠٠ ك)
			نسبة الزيادة من ٥٠ % الى ١٠٠ % :
٥٠	١٨	١٢	التبغ (١٠٠٠ طن)
٥٥.١	١٥٢	٩٨	غزل قطن (١٠٠٠ طن)
٧٠.٥	٣٠٢	١٧٦	ديزل (١٠٠٠ طن)
٨٢.٦	٤٢	٢٣	مازوت (مليون طن)
٨٥.٧	٣٩	٢١	صاج الواح (١٠٠٠ طن)
			نسبة الزيادة من ١٠٠ % الى ٢٥٠ % :
١٠٦.١	٦٨	٣٣	اقران البوتاجاز (١٠٠٠ وحدة)
١١٩.٣	٢١٥	٩٨	حامض الكبريتيك (١٠٠٠ طن)

تابع جدول ٩

الزيادة %	٦٧/٦٦	٦٠/٥٩	
١٢٧ر٥	٥٥٣	٢٤٣	خام الحديد (١٠٠٠ طن)
١٣٦ر٤	٣٦	١١	بيرة (مليون لتر)
١٤٤ر٤	٨٠	٣٣	مكرونة (١٠٠٠ طن)
١٤٢ر٥	٩٧	٤٠	ورق عادى وكرتون (١٠٠٠ طن)
١٤٦ر٣	٧٥٦	٣٠٧	سيارات لورى (عدد)
١٥٠ر٢	٨٥٣	٣٤١	بنزين (١٠٠٠ طن)
١٧٠ر٠	٨١	٣٠	قضبان سكك حديدية (١٠٠٠ طن)
١٧١ر٢	٢١٧	٨٠	مواسير خرسانة (١٠٠٠ طن)
١٩٣ر٧	٤٧	١٦	مسلى صناعى (١٠٠٠ طن)
٢٠٠ر٠	٦	٢	منظفات صناعية (١٠٠٠ طن)
٢٠٨ر٦	٩٣٣	٣٠٢	كيروسين (١٠٠٠ طن)
			الطاقة الكهربائية المستهلكة (١٠٠٠ مليون ك. و. س.)
٢١٦ر٧	٥٧	١ر٨	غسالات كهربائية (١٠٠٠ وحدة)
٢٣٣ر٣	١٠	٣	نسبة الزيادة ٢٥٠ % فأكثر :
			سماد سلفات النوشادر
٢٨٣ر٠	١٠٦٠	٢٧٧	ونترات الجير والنوشادر (١٠٠٠ طن)
٣٠٠ر٠	٨	٢	مباكينات خياطة (١٠٠٠ طن)
٣٠٢ر٠	١٢١٤	٣٠٢	سولار (١٠٠٠ طن)
٣١١ر٠	٧٧	١٨	بوتاجاز (١٠٠٠ وحدة)
٣٨٤ر٠	١٥٠	٣١	أجهزة راديو (١٠٠٠ وحدة)
٣٠٠ر٠	١٢	٤	صودا كاوية (١٠٠٠ طن)
٤٣٢ر٠	١١٧	٢٣	اسطوانات البوتاجاز (١٠٠٠ وحدة)
٦٦٧ر٠	٢٣	٣	ادوية (مليون جنيه)
١١٠٣	٩٠٢٣	٧٥٠	سخانات (بالعدد)
١٢٦١	٢٤٥	١٨	عربات ديزل (بالعدد)
١٢٠٠	١٣	١	خزف وصينى (١٠٠٠ طن)
٨٤٧٦	٥٨٧٦	١٠٠	سردين معلب (١٠٠٠ علبة)
	٢٦٧	—	فحم كوك (١٠٠٠ طن)
	١٧٥	—	مواسير صلب (١٠٠٠ طن)
	٦٤	—	أجهزة تليفزيون (١٠٠٠ وحدة)

البيانات مجمعة من متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ومتابعة وتقييم النمو الاقتصادى ٦٧/٦٦ لوزارة التخطيط .

x رقم السيارات خاص بسنة ٦٦/٦٥ . x الاختلاف فى نسبة الزيادة عن الأرقام التى تستخلص من تقارير المتابعة ترجع للتقريب

جدول رقم (١٠)
ميزان المدفوعات

مليون جنيه												
٦٧/٦٦	٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩					البند
٢٦١	٢٥٩	٢٦٥	٢٣٨	١٩٨	١٥١	١٨٩	١٩٠					صلاحيات سلمية
٣٧٦	٤٤٩	٤٠١	٤١٩	٣٥٢	٢٧١	٢٢٥	٢٢٦					واردات
١١٥-	١٩٠-	١٣٦-	١٨١-	١٥٤-	١٢٠-	٣٦-	٣٦-					الميزان الحسابي
١٦٦	١٦٣	١٥٨	١٣٩	١٣٤	٩٨	١٠١	١٠١					التحصلات غير المنظورة
١.٨	١.٩	٩٧	٩٤	٨٤	٦٤	٨١	٦١					المروفات غير المنظورة
٥٨+	٥٤+	٦١+	٤٥+	٥٠+	٣٤+	٢٠+	٤١+					ميزان السلع غير المنظورة
٥٧-	١٣٦-	٧٥-	١٣٦-	١٠٤-	٨٦-	١٦-	٥+					الرصيد
٢٦-	٦٤-	٣٨-	٧٨-	٦٧-	٦١-	١٢-	٠٤+					الرصيد الى الدخل المحلي %
٢٩٩٦	٢٨٩٣	٢٦٦٧	٢٤٢٢	٢١٩٨	١٩٣٣	١٨٥٨	١٧٨٩					قيمة الانتاج السلمي
٨٧	٨٩	١٠٠	٩٨	٩٠	٧٨	١٠٢	١٠٦					الصداقات الى الانتاج %
١٢٥	١٥٥	١٥٠	١٧٣	١٦٠	١٤٠	١٢١	١٢٦					الواردات الى الانتاج %

جدول رقم (١١)

توزيع الواردات والصادرات حسب مجموع الدول المختلفة

النسبة %		القيمة مليون جنيه		البلد
٦٧/٦٦	٦٠/٥٩	٦٧/٦٦	٦٠/٥٩	
<u>الصادرات</u>				
٨٧	١١١	٢٢٧	٢١٠	البلاد العربية
٥١٧	٤٩٧	١٣٥٠	٩٤٣	البلاد الاشتراكية
١٩	٤٥	٥٠	٨٦	امريكا الشمالية
١٧١	٢١١	٤٤٨	٤٠١	السوق المشتركة والمنطقة الحرة للتجارة
٢٠٦	١٣٦	٥٣٨	٢٥٩	بلاد اخرى
١٠٠	١٠٠	٢٦١٣	١٨٩٩	المجموع
<u>الواردات</u>				
٦٨	٨٧	٢٥٥	١٩٧	البلاد العربية
٣٠٧	٢٨٣	١١٥٧	٦٤٠	البلاد الاشتراكية
١٩٤	١٧٤	٧٣٤	٣٩٢	امريكا الشمالية
٢٤٤	٣٤٠	٩١٩	٨١٤	السوق المشتركة والمنطقة الحرة
١٨٧	١١٦	٧٠٠	٢١٦	بلاد اخرى
١٠٠	١٠٠	٣٧٦٥	٢٢٥٩	المجموع

الميزان التجارى :

٢٨ - ١٣ +	البلاد العربية
١٩٣ + ٣٠٣ +	البلاد الاشتراكية
٦٨٤ - ٣٠٦ -	امريكا الشمالية
٤٧١ - ٤١٣ -	السوق المشتركة والمنطقة الحرة
١٦٢ - ٤٣ +	بلاد اخرى
١١٥٢ - ٣٦٠ -	المجموع

المصدر : بيانات الخطة (وزارة التخطيط) والمؤشرات الاحصائية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) .

جدول رقم (١٢)
الرقم القياسى لأسعار الصادرات والواردات
ونسبة التبادل الخارجى

نسبة التبادل الخارجى	أسعار الواردات	أسعار الصادرات	السنة
١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٦٠ / ٥٩
١٠٠.٢	١٠٢.٨	١٠٣.٠	٦١ / ٦٠
٩٤.٦	١٠١.٦	٩٦.١	٦٢ / ٦١
٩٥.٩	١١٢.٩	١٠٨.٣	٦٣ / ٦٢
٨٧.٨	١٢٥.٠	١٠٩.٦	٦٤ / ٦٣
٨٩.٦	١٢٩.٢	١١٥.٨	٦٥ / ٦٤
٨٦.٧	١٣١.٣	١١٣.٨	٦٦ / ٦٥
٩٠.٥	١٢٧.٥	١١٥.٤	٦٧ / ٦٦

المصدر :

البيانات من ٦٠/٥٩ — ٦٥/٦٤ من متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى ، والبيانات التالية محسوبة من بيانات متابعة وتقييم النمو الاقتصادى ٦٧/٦٦ بعد تحويلها للأساس الأول .